بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

وصل الكلام إلى النوع الأول من أنواع التفسير ألا وهو التفسير بالنقل. والتفسير بالنقل على قسمين: تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالرواية الشريفة، ويقع الكلام فعلا في القسم الأول وهو تفسير القرآن بالقرآن والبحث في هذا القسم في جهتين:

الجهة الأولى: البحث عن حجية تفسير القرآن بالقرآن.

لا يخفى أن تفسير القرآن بالقرآن يعتمد على ظواهر القرآن؛ إذ لا يمكن تفسير آية بآية أخرى لو لم تكن المفسرة ظاهرة في معناها كي يعتمد على ظهورها في تفسير الآية الأخرى، وبما أن تفسير القرآن بالقرآن يعتمد على الظواهر لذلك لا بد من البحث عن حجية ظواهر القرآن، ومن المعلوم أن هناك مدرسة فقهية معروفة تؤمن بعدم حجية ظواهر القرآن أي: بعدم الأخذ بالظاهر القرآني منفصلاً عن الرواية الشريفة الواردة في تفسير الآية، وعلى فرض عدم وجود رواية معتبرة في تفسير الآية المباركة فيبنى على اجمال الآية وعدم الأخذ بظاهرها اللغوي والعرفي، وهذه المدرسة استندت إلى عدة أدلة في إنكارها لصحة الأخذ بظواهر القرآن. ويمكن تحليل كلمات أرباب هذه المدرسة إلى دعويين:

الدعوى الأولى: إنكار أصل الظهور القرآني.

وحاصلها: أن القرآن لا ظاهر له كي يُؤخذ بظاهره في مقام تحديد الحكم الشرعي أو في مقام تفسير القرآن بالقرآن، وقد استند في هذه الدعوى تارة للإجمال الذاتي وأخرى للإجمال العرضي، أي: تارة يُقال بأن الآيات القرآنية مجملة في حد ذاتها؛ إما لأن الله تبارك وتعالى قصد الإجمال بغرض جعل المسلمين في حالة اضطرار إلى الرجوع للعترة الهادية صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فمن أجل فرض الواقع على المسلمين – وهو ضرورة الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام – صاغ الله القرآن صياغة مبهمة مجملة كي لا يكون الولوج فيه شرعة لكل وارد ويكون المسلمون في حالة اضطرار للرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام فلا يمكن معرفته عن غير طريقهم، ويشهد بذلك ما في رواية محمد ابن سنان عن زيد الشحام: دخل قتادة على أبي جعفر الباقر عليه السلام فقال له: (يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ قال: هكذا يزعمون. فقال له: بم تفسر كتاب الله بعلم أم بجهل؟ فإن كنت تفسره بجهل فكذا وان كنت تفسره بعلم فمن أين لك ذلك؟) إلى أن قال: (يا قتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به وما هو إلا عند الخاصة من ذرية نبينا صلى الله عليه وآله)، فيستفاد من هذه

الروايات وأمثالها أن القرآن مجمل في حد ذاته ولا يمكن معرفته إلا بالرجوع إلى أهل البيت صلوات الله وسلامه أجمعين، بمعنى أنه لما كان القرآن كتاباً عظيماً أوجبت عظمته غموضه وعدم القدرة على الوصول إلى دقائقه إلا بالرجوع إلى أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين فهذه هي عبارة عن دعوى الإجمال الذاتي.

لكن هذه الدعوى لا تنسجم مع عدة أمور ذكرت في القرآن الكريم:

أولاً: لو كان القرآن مجملاً في حد ذاته كان ذلك منافياً للغاية من نزول القرآن الكريم، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ هذَا القُرآنَ يَهدي لِلَّتي هِيَ أَقوَمُ وَيُبَشِّرُ المُؤمِنينَ الَّذينَ يَعمَلونَ الصّالِحاتِ أَنَّ لَهُم أَجرًا كَبيرًا﴾ [الإسراء: ٩] أو قوله تعالى: ﴿وَلَقَد يَسَّرنَا القُرآنَ لِلذِّكرِ فَهَل مِن مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] أو قوله تبارك وتعالى: ﴿وَنَزَّلنا عَلَيكَ الكِتابَ تِبيانًا لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدًى وَرَحمَةً وَبُشرى لِلمُسلِمينَ﴾ [النحل: ٨٩] فإنه لا يمكن تحقيق الهداية لعامة الناس مع كونه كتاباً مجملاً مبهماً في حد ذاته بجميع آياته.

ثانياً: بأن هذا لا ينسجم مع أمر القرآن بالتدبر حيث أمر جميع الناس بالتدبر فيه، قال تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ أَم عَلى قُلوبٍ أَقفالُها﴾ [محمد: ٢٤] والمتحصل أنه لو كان القرآن مبهماً ولا يمكن معرفة شيء من معانيه فإن هذا مما يتنافى مع الأمر بالتدبر.

ثالثاً: بما أن القرآن معجزة النبي صلى الله عليه وآله حيث قال تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم بعضهم لبعض ظهيرا﴾ ومقتضى كونه معجزة هو إمكان فهمه؛ إذ لا يمكن أن يكون معجزة إلا إذا كان العرب قادرين على فهمه لكي يقارنوه بغيره من الكلمات فيتحقق من اعجازه وعدم القدرة على مجاراته، إذاً فنفس كون القرآن معجزة يقتضي أنه – ولو في الجملة – ميسور بالنسبة لعامة العرب كي يكونوا متحققين من إعجازه بالمقارنة مع الكتب الأخرى ومع أشعارهم وخطبهم، وعليه نقول: لا ينسجم إجماله مع الغرض من إنزاله وهو كونه معجزة للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله بل يكون ذلك نقضاً للغرض.

وأما كون القرآن عظيماً ولأجل عظمته كان شامخ المعاني غامض فهذا غايته أن الوصول إلى حقائق القرآن وبطون القرآن أمر مستصعب لكن هذا لا ينفي إمكان معرفة ظواهر القرآن بحسب ما عليه المواثيق عند أبناء اللغة العربية.

هذا بالنسبة لما استند إليه أولاً في نفي حجية ظواهر الكتاب وهو الإجمال الذاتي.

وأما ما استند إليه ثانياً وهو الإجمال العرضي بمعنى أن القرآن إن كان ظاهراً ومما يمكن فهمه لكن لما علمنا اجمالاً بورود المخصصات والمقيدات والمفصلات للقرآن الكريم في روايات أهل البيت صلوات الله

عليهم كان العلم الإجمالي بورود المخصصات عليه مانعاً من العمل به نتيجة وجود العلم الإجمالي الذي أوجب الإجمال.

ولكن هذه الدعوى مدفوعة بانحلال العلم الإجمالي إلى علم تفصيلي، بمعنى أن علماءنا جزاهم الله خير الجزاء بعد أن أحصوا الروايات المعتبرة الواردة إما في التقييد أو التخصيص أو التفسير أو التفصيل وعُلمت نسبتها للقرآن الكريم انحل العلم الإجمالي إلى علم تفصيلي بمواطن وجود المقيدات وعدم وجودها في المواطن الأخرى، فبالنسبة للمواطن الأخرى التي لم يقم فيها مخصص أو مفسر أو مفصل يؤخذ بظاهرها بناء على حجية الظاهر كما عليه سيرة العقلاء في كل لغة من اللغات.

الدعوى الثانية: إنكار حجية ظواهر الكتاب.

وحاصلها: أن القرآن الكريم بعد المفروغية عن ظهوره وأنه ظاهر لكن هذا الظاهر أقيمت عدة أدلة على عدم حجيته:

الدليل الأول: الاستناد إلى هذه الآية المباركة وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنَةِ وَابتِغاءَ تَأويلِهِ وَما يَعلَمُ تَأويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرّاسِخونَ فِي العِلمِ يَقولونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلّا أُولُو الأَلبابِ﴾ [آل عمران: ٧] ووجه الاستدلال بالآية أنها نهت عن اتباع المتشابه واعتبرت أن الذين يتبعون المتشابه هم الذين في قلوبهم زيغ وهم الضالون مما يعني مبغوضية العمل بمتشابه القرآن، والمتشابه هو اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى وبما أن الظاهر يحتمل أكثر من معنى – حيث أن الظاهر يختلف عن الصريح فالصريح هو الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً بينما الظاهر وإن كان ظهوره بنسبة ستين أو سبعين بالمئة في معنى لكن يوجد احتمال على خلاف ذلك الظاهر– إذاً هو من المتشابه، وبما أنه من المتشابه فيندرج تحت النهي في الآية المباركة التي ذمت اتباع المتشابه.

وهنا عدة أجوبة ذكرها الأعلام لرد الاستدلال بالآية المباركة على عدم حجية الظواهر:

الجواب الأول: ذكروا بأن لازم حجية ظهور هذه الآية عدم حجيتها، وما يلزم من وجوده عدمه فهو محال، وبيان ذلك: لو قال إنسان مثلا: (كل أخباري كاذبة) فهل خبره هذا كاذب أم صادق؟ فإن كان خبره صادقاً فهو كاذب حتى في خبره؛ لأنه قال: كل أخباري كاذبة ومنها خبره، فإذا كان صادقاً في إخباره هذا فهو كاذب فيه وإذا كان كاذباً في إخباره صار صادقاً في هذا الخبر بالذات، وبالتالي عندما يقول: (كل أخباري كاذبة) فإما أن يشمل خبره أو لا يشمل، فإن كان صادقاً كان كاذباً حتى في خبره وإن كان كاذباً كان صادقاً

في هذا الخبر فصدق هذا الخبر مما يلزم من وجوده عدمه، ونفس الكلام ينطبق على هذه الآية، فإنها قالت: (لا تأخذ بالمتشابه) وإذا قلنا بأنها ظاهر والظاهر من المتشابه فنفس الآية تنهى عن العمل بها. وبعبارة أخرى: إما أن يكون الظاهر حجة أو ليس بحجة، فإذا لم يكن ظاهرها حجة فلا وجه للاستدلال بها على عدم حجية ظواهر القرآن وإذا كان ظاهرها حجة فلازم حجيتها عدم حجية ظاهرها؛ لأنها من جملة الظواهر القرآنية التي دلت بنفسها على عدم حجية ظواهر القرآن والعرف لا يفكك بين ظاهر وظاهر في الحجية.

الجواب الثاني: أن الآية لم تنهى عن العمل بالمتشابه في نفسها كي يستفاد منها النهي عن العمل بالظاهر، وإنما المستفاد منها النهي عن فصل المتشابه عن المحكم حيث أن الآية قسمت آيات القرآن الكريم إلى محكمات ومتشابهات، فاتباع المتشابه من دون الرجوع الى المحكم هو المنهي عنه لا أن المنهي عنه هو الأخذ بالمتشابه، وفرق بين الأمرين، فلو أن الآيتين نهت عن الأخذ بالمتشابه في نفسه لقلنا: قد دلت على طرح الظواهر، لكنها لم تنه عن المتشابه في نفسه بل نهت عن الفصل بين المتشابه والمحكم في مقام العمل، وأن العمل بالمتشابه فرع إرجاعه إلى المحكم.

الجواب الثالث: أن الظاهر – كما ذكر علماء الأصول – ليس من المتشابه في شيء، فإن هناك فرقاً عرفياً واضحاً بينهما، فالظاهر هو عمدة سيرة العقلاء في تفسير اللغات ومعرفة القوانين والوصايا والأقارير والأوقاف وما أشبه ذلك، فإن العقلاء إنما يعملون بهذه الأمور بناءً على ظهور الألفاظ في معانيها، وإلا ليست كل الألفاظ نصاً وصريحة في المعاني، مما يعني أن العرف يفكك المتشابه والظاهر فيرى الظاهر أمراً واضحاً يُؤخذ به بخلاف المتشابه الذي يكون مردداً بين عدة معاني فلا يخلط بين المتشابه بالظاهر.

الجواب الرابع: ذكر السيد الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره [في بحوث في علم الأصول ج٤ ص١٨٠ فما بعدها] نقاشاً للاستدلال بالآية المباركة، وحيث أن كلامه يلتقي مع كلمات السيد صاحب الميزان قدس سره – كما في الميزان – لذلك نتعرض لبعض كلماتهما وحاصل ما ذكراه:

إنه لا يوجد في القرآن آية مجملة، بمعنى أن جميع آيات القرآن واضحة من حيث المعنى، فقد أفاد السيد الشهيد قدس سره أن تصريح القرآن نفسه بأن آياته إنما نزلت بياناً وتبياناً وهدى ونوراً وبلسان عربي مبين، وهذا لا ينسجم مع فرض التشابه المفهومي والإجمال، فلا يوجد لدينا آية متشابهة من حيث المفهوم أو مجملة من حيث المعنى؛ لأن هذا يتنافى مع كون القرآن بياناً وتبياناً، وذُكر هذا المعنى في الميزان أيضاً [ج١ ص٩] بأن القرآن ليس فيه آية مجملة أو آية غير واضحة المعنى بل كل آياته واضحة، حيث ذكر قدس سره أنه ليس بين

آياته آية واحدة ذات إغلاق وتعقيد في مفهومها بحيث يتحير الذهن في فهم معناها، كيف وهو أفصح الكلام ومن شروط الفصاحة خلو الكلام عن الإغلاق والتعقيد؟!

وقال قدس سره أيضا: (أن نفسر القرآن بالقرآن ونستوضح معنى الآية من سائر الآيات وقد قال تعالى: ﴿وَنَزَّلنا عَلَيكَ الكِتابَ تِبيانًا لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدًى وَرَحمَةً وَبُشرى لِلمُسلِمينَ﴾ [النحل: ٨٩] وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبيانا لنفسه، وقال تعالى: ﴿شَهرُ رَمَضانَ الَّذي أُنزِلَ فيهِ القُرآنُ هُدًى لِلنّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الهُدى وَالفُرقانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]

وقال: ﴿يا أَيُّهَا النّاسُ قَد جاءَكُم بُرهانٌ مِن رَبِّكُم وَأَنزَلنا إِلَيكُم نورًا مُبينًا﴾ [النساء: ١٧٤] وكيف يكون القرآن هدى وبينة وفرقانا ونور مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون ولا يكفيهم احتياجهم إلى نفس القرآن وهو أشد الاحتياج، وقال تعالى: ﴿وَالَّذينَ جاهَدوا فينا لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ المُحسِنينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وأي جهاد أعظم من بذل الجهد في فهم كتابه وأي سبيل أهدى من القرآن الكريم).

هذا المعنى الذي أفيد في كلمات العلمين أن القرآن كله واضح وليس فيه آية ذات تعقيد وإغلاق لا يمكن أن تُؤخذ على نحو موجبة الكلية، وبيان ذلك:

أولاً: إن السيد صاحب الميزان نفسه ذكر [في ج٣ ص ٢٤] أن المراد بالمتشابه كون الآية بحيث لا يتعين مرادها للسامع بمجرد سماعها بل يتردد بين معنى ومعنى حتى يرجع إلى محكمات الكتاب فتُعيّن هي معناها وتبيّنها بياناً فتصير الآية المتشابهة عند ذلك محكمة بواسطة الآية المحكمة، والآية المحكمة محكمة بنفسها كما أن قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ يشتبه المراد منه على السامع، فإذا رجع إلى مثل قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ استقر الذهن على أن المراد به السلطنة على الملك والإحاطة على الخلق دون الاعتماد على المكان المستلزم للتجسيم، وهذا اعتراف بأن بعض الآيات هي في نفسها مما لا يفهم السامع والقارئ معناها إلا بالرجوع إلى آيات أخرى، وهذا من يدعيه بأن هناك مجموعة من الآيات القرآنية هي مجملة في حد نفسها ولا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى الآيات الأخرى.

ثانياً: عندما نرجع إلى ظواهر القرآن الكريم نلاحظ وجود آيات مجملة في القرآن الكريم؛ لأن المقصود بالإجمال إجمال الدلالة التصديقية، فقد ذكر علماء الأصول أن الدلالة على أقسام:

١- الدلالة التصورية، وهي الدلالة الناشئة عن الوضع.

٢- الدلالة التصديقية الأولى، وهي الدلالة التفهيمية.

٣- الدلالة التصديقية الثانية، وهي دلالة الكلام على أنه مراده الجدي عند المتكلم.

وموطن الحجية هو الدلالة التصديقية لا الدلالة التصورية، فالآية وإن كانت واضحة من حيث الدلالة التصورية إلا أنها قد تكون مجملة من ناحية الدلالة التصديقية، وهذا هو ما تدعيه المدرسة الأخرى من وجود الآيات المجملة في القرآن بمعنى إجمال الدلالة التصديقية لا إجمال الدلالة التصورية، وهو مما لا إشكال فيه وإلا لماذا كتب السيد المرتضى كتاب تنزيه الأنبياء؟ لم يكتبه إلا لرفع الإجمال في الآيات الدالة على تجسيم الله ومعاصي الأنبياء كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلا مِنها فَبَدَت لَهُما سَوآتُهُما وَطَفِقا يَخصِفانِ عَلَيهِما مِن وَرَقِ الجَنَّةِ وَعَصى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوى﴾ [طه: ١٢١] أليست مجملة من حيث الدلالة التصديقية إذ لا يُعلم المراد الجدي من ظاهرها أو مثلاً قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنّا عَرَضنَا الأَمانَةَ عَلَى السَّماواتِ وَالأَرضِ وَالجِبالِ فَأَبَينَ أَن يَحمِلنَها وَأَشفَقنَ مِنها وَحَمَلَهَا الإِنسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلومًا جَهولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فإن الأمانة مجملة ولكن يمكن فهمها بردها إلى الآيات المحكمة، وحتى لو فرضنا أنها مجملة من حيث المصداق فإن المراد الجدي من الآية محل اجمال سواء كان منشأ الإجمال التشابه المفهومي أو التشابه المصداقي، وأيضاً من هذه الآيات قوله تعالى: ﴿بَل مَتَّعنا هؤُلاءِ وَآباءَهُم حَتّى طالَ عَلَيهِمُ العُمُرُ أَفَلا يَرَونَ أَنّا نَأتِي الأَرضَ نَنقُصُها مِن أَطرافِها أَفَهُمُ الغالِبونَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] ما معنى نأتي الارض ننقصها من أطرافها هل هو عمل تكويني؟ بمعنى أن الأرض تتعرض إلى أعاصير وتتعرض إلى رياح توجب نقصها في أطرافها؟ أم أن المقصود أن الأرض تتعرض إلى زلازل وبراكين توجب نقصها من أطرافها؟ أم أن للآية معنى آخر؟ إذاً الآية لو خُليت ونفسها لكانت مجملة من حيث الدلالة التصديقية، ولذلك ورد في تفسير الآية المباركة عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: (كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: إنه يسخي نفسي في سرعة الموت والقتل فينا قول الله (أو لم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها) وهو ذهاب العلماء –أي موت العلماء–).

إذاً الآية في حد ذاتها مجملة من حيث الدلالة التصديقية، ولو كان قوله تعالى (تبيانا لكل شيء) مانعاً من وجود الآيات المجملة مفهوماً لكان مانعاً من وجود الآيات المجملة مصداقاً أيضاً إذ لا فرق بين المجمل ومفهوماً والمجمل مصداقاً من جهة الإجمال.

وبعبارة أخرى: ما هو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلنا عَلَيكَ الكِتابَ تِبيانًا لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدًى وَرَحمَةً وَبُشرى لِلمُسلِمينَ﴾ [النحل: ٨٩]؟

إما أن المقصود به تبيان التفاصيل وهو مقطوع العدم، وإلا لو كان القرآن متعرضاً لبيان التفاصيل لما احتيج إلى روايات أهل البيت التي تعرضت لتفاصيل الأحكام والمغيبات وقصص الأنبياء ونحو ذلك.

وإذا كان المراد بقوله تبياناً لكل شيء التبيان في الجملة لا بالجملة فهذا لا يتنافى مع وجود بعض الآيات المجملة في مفهومها بحيث تعد من المتشابهة مفهوماً، ولذلك ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام في قوله لإبن عباس: (لا تخاصمهم بالقرآن فإن القرآن حمالٌ ذو وجوه تقول ويقولون ولكن خاصمهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً).

إذاً هذا شاهد على أن دعوى خلو القرآن من الآيات المجملة استناداً إلى هذه الآية المباركة (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) محل تأمل واضح.

والحمد لله رب العالمين.